فيقدر زمان مضاف وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره المص رحمه الله ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى بالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون واتى على قلة فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام اوضمها وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم اللام كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات للكون الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل المنفيان فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والداهر الذي يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح في الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرأ بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم او مع اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت بل هي سبب الابراد في الظروف امثلتها حاى مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمه والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المص ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما سماعيين ومعرفتهما على التفصيل يحصل من اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الكلمات في التانيث

في التانيث والتذكير ولذا ضمها اليهما متوخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى المتصرف ليس من المسائل بل اما من المبادي كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد لكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف من حيث العمل في النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا تركه المص المعرفة ما اسم وضع لشيء بنفسه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره كالمضاف او في مجاوره كذى اللام والمنادى فالاشارة خارجة عن وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه الثلثة من قوله فاما بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المص او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف الكافة لعدم تناوله المعرف باللام والنداء والاضافة لما عرفت وهي اى المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف معنى ان لم يتوغل في الابهام مبتدأ الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد غلام زيد كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخله الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما بعده الواو فاو وفي هذا بعض المخالفة لما يحكى مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقي ان نحو اسامة غير داخل في هذا الحد الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز وتحديثه عدم التعرض في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان

Copyright © King Saud University